المحذوف على التعيين وذلك بان يكون العقل غير مانع من اجزاء اللفظ على ظاهره
من غير حذف كقوله سبحانه لو نعلم قتالا لاتبعناكم اي مكان قتال والمراد مكانا
صالحا للقتال وانما كان كذلك لانهم كانوا اخبر الناس بالقتال فالعادة
تمنع ان يريدوا لو نعلم حقيقة القتال فلذلك قدره مجاهد مكان قتال ويدل
عليهم انهم اشاروا على النبي صلى الله عليه وسلم ان لا تخرج من المدينة قلت وتعيين المحذوف
هنا دل عليه السياق والقرينة واما تعيينه ذلك عادة ففيه نظر وايضا قيل ان المراد
لو نعلم انه يعرض لكم قتال ما او لم نعلم ان ما انتم متوجهون اليه قتال لكنه ليس بقتال
بل هو القاء النفس الى التهلكة فعلى هذين لا حذف ومنها الشروع في الفعل نحو باسم الله
فيقدر ما جعلت البسملة مبدا له فان كانت عند الشروع في القراءة قدرت
اقرا او الاكل قلت اكل كما قال المصنف وقد اختلف الناس هل يقدر في مثله
الفعل والاسم المصدر واختلفوا اهل يقدر عام كالابتداء وخاص كما ذكره ومنها
ان يدل الاقتران على المحذوف المعين كقولهم لمن اعرس بالرفا والبنين اي اعرست بالرفا
والبنين اعرست قلت وهذا الدليل يغني عن ذكر الدليل السابق فان السابق
داخل في هذا فلم يكن به حاجة لذكر الشروع قال الخطيبي ومنها ان يدل عرف
اللغة على الحذف والقرينة الحالية على التمثيل ثم ذكر المثل المشهور الا حظية فلا الية
اي ان لم يوجد حظيه فلا تترك الية والحظيه ذات الحظوة عند زوجها
والالية بمعنى آلية اسم فاعل من آلى اذا اقسم واصله ان رجلا يزوج امراة فلم تحظ
عنده ولم تكن بالمقصرة فيما يحظي النسا عند ازواجهن فقالت ان لا حظية
فلا الية اي ان لم يكن لك حظيه لان طبعك لا يلايم النسا فاني غير مقصرة فيما
يلزمني للزوج فحظيه مرفوع لانه فاعل المضمر الذي هو يكن من كان التامة
والية خبر مبتدا تقديره فانا لا الية اي غير الية ويجوز نصب حظية والية
على تاويل الا اكن حظية فلا اكون الية وهو مثل يضرب في مدارات الناس
والتودد لهم قال ذلك الزمخشري في الامثال وفيما قاله الخطيبي نظر لان الدال
عرف اللغة بالحذف ليس دليلا على الحذف بل هو حرف شرط يحتاج لدليل وهو
القرينة ثم ذكر من مواضع الحذف ما لا حاجة لذكره لدخوله في كلام المصنف

وعرف

وغيره ممن اطلق القرينة اللفظية او الحالية نعم من اعظم الادلة على الحذف
اللغة وذلك مثل قولك ضربت فان اللغة قاضية ان الفعل المتعدي لا بد له
من مفعول فاللغة دلت على اصل الحذف لا تعيينه وكذلك المبتدا المحذوف
والخبر وانما هو عند من اجاز حذفه ص والاطناب اما بالايضاح
للسببية اي اذا اردت ان تبهم ثم توضح فانك تطنب وفائدته اما رؤية
المعنى في صورتين مختلفتين بالابهام والايضاح او لتمكين المعنى في النفس
فضل تمكن اي تمكنا زائدا او لتكمل لذة العلم به لان الشيء اذا علم من وجه
ما تشوقت النفس للعلم به من باقي وجوهه دفعة واحدة ومثال الايضاح
بعد الابهام رب اشرح لي صدري فان قوله اشرح لي يفيد طلب شرح شيء ما له وقوله
صدري يفيد تفسيره وبيانه وكذلك قوله تعالى الم نشرح لك صدرك فان
المقام يقتضي التاكيد لانه مقام امتنان وتفخيم وكذلك وقضينا اليه ذلك
ذلك الامر ان دابر هولاء مقطوع مصبحين قلت وفيه نظر من وجهين الاول
ان هذا يستلزم ان يكون كل مفعول بيانا بعد ابهام ويكون الاطناب
موجودا حيث وجد المفعول وهذا لا يتخيله احد الثاني ان الاطناب
ما لو زال لرجع الكلام الى المساواة والمفعول هنا لو لم يذكر رجع الكلام الى
الايجاز فدل ذلك على ان اشرح لي صدري مساواة وانما ذكر المفسرون ذلك
في قوله سبحانه وتعالى ولكن من شرح بالكفر صدرا فقال كثير منهم انه منصوب على
التمييز لاشعار الكلام الذم على ما يقع به شرح من الكفر كيف كان الذم بالقول
وغيره فحسن ابهام الشرح ثم تبيينه بالصدر ثم مثل للايضاح بعد الابهام
بباب نعم وبيس على القول بان المخصوص خبر مبتدا قلت او مبتدا خبره محذوف
والالف واللام في الفاعل للجنس فانه حصل التبيين بقوله زيد بعد الابهام
بقوله نعم الرجل لا اذا قلنا نعم الرجل خبر مقدم فانه لم يحصل ابهام ثم
تبيين لانه كلام واحد مبين غايته ان فيه تقديم المسند على المسند اليه
قال اذ لو اريد الاختصار لكفى نعم زيد قلت نعم زيد مساواة لا اختصار
ثم قال ووجه حسنه اي حسن الايضاح بعد الابهام في باب نعم سوى ما

بعد الابهام الى قوله ص الاطناب يكون
باحد امرا اما بالايضاح ج

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)